

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

إعداد الدكتور: محمد عودة

LAW 631
FinTech

المحاضرة (الثانية)





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

المحاضرة الثانية

LAW 631
FinTech

الأسبوع الثالث

www.midocean.ae

التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

المحاور الرئيسية للمحاضرة

أولاً : التقنيات المالية

ثانياً : البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجية المالية

ثالثاً : الأطر المحفزة للتكنولوجيا المالية

رابعاً : حوكمة الشركات

خامساً : التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

سادساً : المراجع

أولاً : التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

تمهيد :

شهدت سوق التقنيات المالية الحديثة نمواً بارزاً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات في التقنيات المالية على مستوى العالم من 19 مليار دولار عام 2013، إلى ما يقرب من 130 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2019. تشمل هذه التقنيات عدداً من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية.

يصنف مجلس الاستقرار المالي التقنيات المالية الحديثة في خمس مجموعات رئيسة بما يشمل: 1. خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية، 2. خدمات الإيداع والاقتراض وحشد التمويل، 3. خدمات التأمين، 4. خدمات إدارة الاستثمار، و5. خدمات دعم السوق . هناك العديد من الفرص لاستفادة المؤسسات المالية من استخدامات التقنيات المالية، فرغم التقدم الذي تم إحرازه في هذا القطاع على مدار العقود الماضية، لا تزال الوظائف المرتبطة بتنفيذ وإبرام وحفظ المعاملات تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة وغير فعالة في معظم الأنشطة المالية. من جانب آخر، تَعَوَّل الكثير من الدول على التقنيات المالية لزيادة مستويات الشمول المالي لنحو ملياري نسمة من الأشخاص غير المخدومين مالياً . تشير التقارير الدولية إلى أن تركيز المستثمرين قد انصب مؤخراً على بعض التقنيات المالية الناشئة القابلة للاستدامة ومن بينها تقنيات الدفع الإلكتروني و البلوك تشين و ادارة الثروات و العقارات و التأمين

وحلول التقنيات المالية في مجال الامتثال للمتطلبات الرقابية . بالتالي تهتم الدول العربية برصد أبرز النماذج الناجحة في مجال التقنيات المالية والقابلة للتوسع والتطبيق من واقع استبيان يتم استيفائه من قبل السلطات الرقابية في الدول العربية

وبحث يتم التركيز على أحد مجالات التقنية المالية مثل تقنيات الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، و تقنيات الدفع الرقمي في قطاع الجملة، و منصات التمويل الجماعي، و خدمات التأمين، و خدمات الاستثمار، وغيرها من التقنيات المالية البارزة بما يسمح بالتركيز على جوانب ومقومات نجاح كل تجربة من هذه التجارب، وعلى مؤشرات قياس أثرها في زيادة كفاءة الخدمات المالية ودعم الشمول المالي.

بالتالي من اهم التقنيات التي سيتم الحديث عنها هي

التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة

يأتي ذلك في ضوء ارتفاع حجم سوق الدفع الإلكتروني إلى ما يصل إلى 3.6 تريليون دولار في عام 2018 بما يمثل أكبر مجال من مجالات التقنيات المالية على مستوى العالم، وتعتبر الصين السوق الأبرز في مجال الدفع الرقمي مستأثرة بنحو 1.3 تريليون دولار من السوق العالمي

تدفع العديد من العوامل الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد على تقنيات الدفع الإلكتروني سواء لكونها تعتبر أكثر كفاءة من حيث اختصار الوقت والجهد والكلفة وسهولة الاستخدام، ومستويات الإتاحة الأوسع والأكثر شمولاً بما يعني مستويات أكبر من الشمول المالي، أو في ضوء التوجه العالمي الجديد نحو الاعتماد المتزايد على نظم الدفع اللاتلامسية التي باتت أكثر أماناً في أعقاب انتشار فيروس كورونا المستجد. من جانب آخر ، تمكن تقنيات الدفع الإلكتروني من التقليل التدريجي من الاعتماد على التعاملات النقدية وهو ما يساعد على مكافحة التهرب الضريبي والفساد، ودمج الاقتصاد الموازي في المنظومة الرسمية. علاوة على ما سبق، يساعد انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني على سرعة إنجاز المعاملات بما يدعم بيئة الأعمال . عالمياً خطت العديد من الدول خطوات نحو اعتماد تقنيات الدفع الإلكتروني، ففي السويد، على سبيل المثال انخفضت نسبة التعاملات النقدية إلى نحو 3.1 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يقتصر الأمر على الدول المتقدمة وإنما خطت كذلك عدد من الدول النامية وعلى رأسها الصين خطوات متقدمة في هذا المضمار ما أسفر عن ارتفاع نسبة المدفوعات غير النقدية لتشكّل 84 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين، فيما لم تتعدى نسبة التعاملات النقدية نحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصين

على مستوى الدول العربية، انتشرت في الآونة الأخيرة حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، وظهرت العديد من الشركات التي توفر هذه الخدمات لشرائح واسعة من المستخدمين من الأفراد والشركات مستفيدة من عدد من العوامل من بينها تطور بنية نظم الدفع الوطنية، والانتشار واسع النطاق لاستخدام الإنترنت، والتزايد المستمر في استخدام الهواتف الذكية في المنطقة العربية. كما استفادت هذه الشركات من سعي السلطات الإشرافية إلى توفير الأطر القانونية والرقابية الداعمة لأنشطة هذه الشركات

إن نشاط شركات التقنيات المالية العاملة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في الدول العربية استناداً إلى الاستبيان المخصص لهذا الغرض الصادر عن صندوق النقد العربي، والذي أشار إلى أن نشاط شركات الدفع الإلكتروني بالتجزئة في الدول العربية قد شهد نموا ملموسا خلال السنوات الماضية. فمن بين الدول العربية التي استوفت الاستبيان، بلغ عدد شركات التقنيات المالية العاملة في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في تسع دول عربية الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وسورية والعراق ولبنان وليبيا والمغرب نحو 82 شركة، ذلك إضافة إلى 19 بنكاً. تقدم خدمات الدفع الإلكتروني.

يتوزع الجانب الأكبر من شركات التقنيات المالية في كل من الأردن والبحرين وسورية والعراق ولبنان، التي تستحوذ على 81 في المائة من شركات التقنيات المالية المرخصة في هذه الدول في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة.

أشار المسح إلى أن إجمالي عدد المعاملات السنوية التي نفذت من خلال خدمات الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة في الدول العربية المتوفر عنها بيانات قد وصل إلى 141 مليون معاملة خلال عام 2019. يبلغ إجمالي عدد المنافذ التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني في ثمان دول عربية و هي البحرين والجزائر وسورية العراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب نحو 178 ألف منفذا. تأتي مصر في المرتبة الأولى بنحو 130 ألف منفذ لتقديم الخدمة. كما ينتشر استخدام المحافظ الرقمية لشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة في عدد من هذه الدول بما يعزز آليات الدفع الإلكتروني، حيث يتوفر في مصر نحو 15.3 مليون محفظة رقمية، ونحو 4 ملايين محفظة في البحرين، ومليون محفظة في السعودية.

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن الرجوع إليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة من بينها مدى نجاحها في زيادة كفاءة المعاملات المالية من خلال خفض الوقت والكلفة، ومدى قدرتها على دعم مستويات الشمول المالي من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية، علاوة على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية و زيادة نسبة المدفوعات الإلكترونية إلى إجمالي المدفوعات

نظرا لأهمية خدمات الدفع الإلكتروني والدور المحوري الذي تقوم به على صعيد توسيع نطاق الخدمات المالية ودخول لاعبين جدد إلى القطاع المالي، واتساع نطاق المستفيدين من العملاء من الأفراد والشركات وما يستتبعه ذلك من تدفق سريع للأموال والمدفوعات، تحرص السلطات الإشرافية العربية على ضمان التأكد من أمن وسلامة نظم الدفع الإلكتروني، وإخضاعها إلى معايير رقابية تضمن الأمن السيبراني وحماية البيانات والحيلولة دون استخدام أي من هذه النظم في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. بناء عليه، ركزت السلطات الإشرافية العربية على تبني كافة التدابير التنظيمية والرقابية الملائمة في هذا السياق بما يتوافق مع أحدث المعايير الدولية. كما تحرص السلطات الإشرافية العربية على تبني تدابير تضمن حوكمة شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة بما يعزز من مستويات الشفافية والنزاهة ويضمن سلامة أداء هذه الشركات وقيامها بالدور الاقتصادي والمالي المناط بها، تتمثل أهم عوامل نجاح هذه الشركات في امتلاك البنية التحتية اللازمة لتنفيذ كم هائل من معاملات الدفع الرقمي دون المساس بجودة المعاملات، وكذلك قدرتها على تقديم خدمات متنوعة للدفع الرقمي تتماشى مع احتياجات العملاء من خلال شبكة منتشرة من منافذ تقديم الخدمة، تمكّنها من الوصول لشريحة واسعة من العملاء، علاوة على دعم السلطات الرقابية لهذه الشركات من خلال توفير الأطر المساندة لعمل أنظمة الدفع الرقمي. كما نجح بعضها، سعيا لمواكبة التطورات الجديدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، في إطلاق مجموعة من الخدمات البنكية الإلكترونية،

ثانياً : البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية



ثانياً : البنية التحتية الداعمة لحلول التكنلوجيا المالية

تمهيد

يستلزم نشاط شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجربة توفر مجموعة من عناصر البنية التحتية الداعمة لهذه الحلول وذلك بما يشمل توفر بنية تحتية متطورة لشبكات الاتصالات وأنظمة متقدمة للمدفوعات الوطنية، علاوة على اعتماد قابلية التشغيل البيئي ما بين الأنظمة المالية وإطار قانوني مُمكن لأنظمة الدفع الإلكتروني وداعم للأمن السيبراني وقادر على حماية الخصوصية وسرية البيانات وفق أفضل الممارسات الدولية.



ثانياً : البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية

اولاً: عناصر البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني بالتجزئة

شهد نشاط شركات التقنيات المالية في عدد من الدول العربية نموا ملحوظا في السنوات الأخيرة مدعوما بالتطور الكبير المُسجل على صعيد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوفر شبكات الاتصال المتطورة وهو ما ساعد على تحقيق قفزة في معدلات استخدام الأفراد والشركات لشبكات الانترنت . كما ساهمت الزيادة الكبيرة في أعداد مستخدمي الهواتف الذكية في الإسراع بتبني تطبيقات الدفع الإلكتروني في الدول العربية . كما عزز من توفر هذه التطبيقات سعي السلطات الإشرافية إلى تطوير أنظمة الدفع والمقاصة، وسن التشريعات اللازمة لتشجيع نمو أنظمة الدفع الإلكتروني لا سيما فيما يتعلق باعتماد التوقيع الإلكتروني والأمن السيرياني وحماية البيانات، ذلك على النحو التالي



1- المملكة الاردنية الهاشمية

هناك عدد من عناصر البنية التحتية الداعمة لانتشار حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني. فعلى الصعيد التقني، تتمثل أبرز هذه العناصر في تطور شبكات الاتصالات، ووجود بنية تحتية متقدمة لأنظمة الدفع الإلكتروني على المستوى الوطني مرتبطة ببعضها البعض. كما تستفيد تقنيات الدفع الرقمي في المملكة من البيئة القانونية الداعمة ممثلة في قبول أنظمة الدفع الإلكتروني للتوقيع الإلكتروني، وإقرار قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الأمن السيبراني. علاوة على وجود التعليمات والسياسات اللازمة لتنظيم عمل الشركات العاملة في هذا المجال، وهو ما ساعد على تعدد أنظمة وأدوات وقنوات الدفع المستخدمة في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة.

2- الإمارات العربية المتحدة

يعتبر تقدم البنية التحتية لقطاع الاتصالات وانتشار أجهزة الهواتف الذكية، وسهولة وسرعة النفاذ إلى شبكة الإنترنت، وتوفر الحوسبة السحابية، ووجود هيئات دعم الشركات الناشئة من أبرز العوامل الداعمة لشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني.

3- مملكة البحرين

فتمثل عناصر البنية التحتية الداعمة في تبني النظام الآلي للتسويات الإجمالية إضافة إلى تواجد شبكة متخصصة في الدفع الرقمي ممثلة في شبكة البحرين الإلكترونية الوطنية للمعاملات المالية التي توفر بوابة للدفع الرقمي. علاوة على توفر برنامج المحفظة الوطنية الإلكترونية للهواتف الذكية (بنفت باي) التي تمكن من تنفيذ عمليات الدفع الرقمي في قطاع التجزئة بشكل آمن وسريع من دون الحاجة إلى حمل أوراق نقدية أو بطاقات ائتمانية.

4- الجزائر

يشار إلى توفر عدد من مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني من بينها إنشاء هيئة ضبط النقد الآلي الإلكتروني واعتماد بنك الجزائر للآليات والمعايير المتعلقة ببطاقات الدفع الإلكتروني، وإنشاء هيئة للمقاصة ببنك الجزائر، إضافة إلى اعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. يشار إلى أنه على الرغم من وجود عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، إلا أن نشاطها يقتصر على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية و يريد الجزائر من أجل توفير خدمات رقمية لعملائهم، فيما لا يسمح لهذه الشركات وفق الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به حالياً العمل في مجال الدفع الإلكتروني.

5- المملكة العربية السعودية

تضمنت أبرز عناصر البنية التحتية الداعمة لحلول التقنيات المالية في وجود مشغل مدفوعات وطني تحت مظلة مؤسسة النقد العربي السعودي يعمل في ظل وجود الأنظمة والتعليمات الملائمة لتطوير مثل هذه التقنيات.

6- الكويت،

توفر شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي نت) البنية التحتية لشركات التقنيات المالية للحصول على خدمات الدفع الإلكتروني للمنتجات والخدمات المقدمة مثل بوابة الدفع الإلكتروني

7-لبنان

تتميز عناصر البنية التحتية الداعمة لانتشار حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، في وجود نظام مقاصة تعاملات الدفع بالتجزئة، بما في ذلك مقاصة الشيكات والتحويلات الصغيرة ما دون العشرين ألف دولار، وتحصيل الفواتير إضافة إلى مقاصة بطاقات الدفع، وتأمين بوابة دفع آمنة لمعاملات الانترنت الإلكترونية عبر البطاقات الائتمانية، إضافة إلى عدد من تطبيقات الدفع الفوري بواسطة الهاتف النقال للتحويل بين الافراد والدفع ما بين التجار ضمن مبالغ محددة

8-جمهورية مصر العربية

تقوم شركة بنوك مصر بتوفير البنية الأساسية لنظم المدفوعات الإلكترونية على سبيل المثال شبكة بطاقات الخصم والصرف الآلية" وغرفة المقاصة الآلية للمدفوعات وشبكة المدفوعات عبر الهاتف المحمول.

9- المغرب،

تتمثل أبرز عناصر البنية التحتية الداعمة في الاعتماد على قابلية التشغيل البيئي في نظم الدفع الإلكتروني، وإنشاء نظام للدفع باستخدام الهواتف النقالة

10-موريتانيا

فتقتصر عناصر البنية التحتية على التجمع المصرفي للنقدية والمعاملات الإلكترونية.

ثانياً : البنية التحتية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية

ثانياً : اتسام نظم الدفع الإلكتروني بقابلية التشغيل البيئي

تعتبر قابلية التشغيل البيئي للأنظمة سواءً على مستوى القطاع المصرفي أو على مستوى مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع من أهم عوامل البنية التحتية المالية التي تساهم في زيادة الشمول المالي الرقمي. تعرف قابلية التشغيل البيئي للأنظمة بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات -أحد المنظمات الدولية المنبثقة عن منظومة الأمم المتحدة. بكونها تمثل " القدرة على التحويل الإلكتروني للأموال ما بين حسابات العملاء في المصارف المختلفة بعضها البعض من جهة، وبين المحافظ الإلكترونية لشركات الهاتف النقال من جهة أخرى.

مع دخول البنوك الآن عصر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، فإن قابلية التشغيل البيئي بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول منتشرة على نطاق واسع في عدد من الدول العربية، في حين لا يزال يتعين على الكثير من الدول بذل المزيد من الجهود على صعيد تشجيع قابلية التشغيل البيئي ما بين المحافظ الإلكترونية لمزودي الخدمات المالية من خارج القطاع المصرفي. تساعد قابلية التشغيل البيئي بشكل كبير على انتشار استخدام تطبيقات الدفع الإلكتروني بسهولة ما بين الأفراد والشركات وتساعد على زيادة مستويات المنافسة ما بين مزودي الخدمة وحرصهم المستمر على تطوير الخدمات المقدمة للعملاء.

في هذا الإطار، تتسم نظم الدفع الإلكتروني في كل من الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت والجزائر ولبنان والعراق والسعودية وسورية وليبيا والمغرب، بقابلية التشغيل البيئي على مستوى القطاع المصرفي. من جهة أخرى، تتسم نظم الدفع الإلكتروني في كل من الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت ولبنان والعراق والجزائر والسعودية وسورية والمغرب بقابلية التشغيل البيئي ما بين القطاع المصرفي ومزودي الخدمات المالية من خارج هذا القطاع.

فيما يتعلق بقابلية التشغيل البيئي ما بين مزودي الخدمات المالية من خارج القطاع المصرفي، فهي متوفرة في كل من: الأردن والإمارات والبحرين ومصر والكويت والعراق والسعودية والمغرب

تلعب السلطات الإشرافية دوراً مهماً في تحفيز مزودي الخدمات المالية على اعتماد قابلية التشغيل البيئي، ففي الأردن والإمارات ومصر ولبنان والعراق والجزائر وسورية والمغرب، يلزم البنك المركزي والجهات التنظيمية الأخرى (أجهزة تنظيم الاتصالات) مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيئي للأنظمة في مراحل التأسيس لتقديم الخدمة. يشار في هذا الصدد إلى أن الأردن تعتبر أول دولة عربية تتبنى إطاراً قانونياً منذ عام 2016 يلزم مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيئي منذ اليوم الأول لبدء عملها.

أما في البحرين والكويت وليبيا وموريتانيا فلا يلزم البنك المركزي والجهات التنظيمية الأخرى (أجهزة تنظيم الاتصالات) مزودي الخدمات المالية باعتماد قابلية التشغيل البيئي للأنظمة في مراحل التأسيس لتقديم الخدمة.

وإذا كانت بعض الدول العربية تعتمد قابلية التشغيل البيئي ما بين أنظمة الدفع الإلكتروني على مستوى الدولة، فإن عدد قليل منها يتسم بقابلية التشغيل البيئي على مستوى الدفع الرقمي عبر الحدود بما يشمل كل من الأردن والإمارات ومصر والكويت. فيما لا تتسم نظم الدفع الإلكتروني بقابلية التشغيل البيئي على مستوى التعاملات عبر الحدود في باقي الدول

يتم تنظيم قابلية التشغيل البيني لأنظمة الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال ثلاث آليات بما يشمل :

أ-الاتفاقيات متعددة الأطراف فيما بين ثلاثة أو أكثر من مقدمي الخدمات،

ب- الاتفاقيات الثنائية المتفق عليها بين مقدمي الخدمات،

ج-حلول الطرف الثالث التي تربط بين مقدمي الخدمات

على مستوى الدول العربية، تتمثل الترتيبات المؤسسية التي تنظم قابلية التشغيل البيني في الأردن والسعودية في الاتفاقيات الثنائية المتفق عليها ما بين مقدمي الخدمة. أما في الكويت، وفيما يتعلق بأنظمة الدفع الرقمي بالتجزئة، فهناك عدد من الترتيبات المؤسسية التي تحكم قابلية التشغيل البيني للأنظمة المنتشرة، نذكر منها الاتفاقيات متعددة الأطراف تجمع بين ثلاثة أو أكثر من مقدمي الخدمات، والاتفاقيات الثنائية، إضافة إلى حلول الطرف الثالث التي تربط بين مقدمي الخدمات. بينما يتم تنظيم قابلية التشغيل البيني في مصر وليبيا والمغرب من خلال حلول الطرف الثالث التي تربط بين مقدمي الخدمات. وفي الجزائر، تشمل الترتيبات المؤسسية التي تحكم قابلية التشغيل البيني كل من الاتفاقيات متعددة الأطراف فيما بين ثلاثة أو أكثر من مقدمي الخدمات، والاتفاقيات الثنائية. أما في سورية، فتتمثل الترتيبات المؤسسية التي تحكم قابلية التشغيل البيني في اتفاقيات ثنائية متفق عليها بين مقدمي الخدمات، وحلول الطرف الثالث التي تربط بين مقدمي الخدمات .

الترتيبات المؤسسية لقابلية التشغيل البيئي	توفر قابلية التشغيل البيئي على مستوى				الدولة
	التعاملات عبر الحدود	مزودو الخدمات المالية خارج القطاع المصرفي	البنوك ومزودو الخدمات المالية الأخرى	القطاع المصرفي	
-الاتفاقيات الثنائية ما بين مزودي الخدمة .	✓	✓	✓	✓	الأردن
	✓	✓	✓	✓	الإمارات
		✓	✓	✓	البحرين
- الاتفاقيات متعددة الأطراف . - الاتفاقيات الثنائية ما بين مزودي الخدمة .			✓	✓	الجزائر
-الاتفاقيات الثنائية ما بين مزودي الخدمة .		✓	✓	✓	السعودية
- الاتفاقيات الثنائية ما بين مزودي الخدمة . - حلول الطرف الثالث .		✓	✓	✓	سورية
		✓	✓	✓	العراق
- الاتفاقيات متعددة الأطراف . - الاتفاقيات الثنائية ما بين مزودي الخدمة . - حلول الطرف الثالث .	✓	✓	✓	✓	الكويت
			✓	✓	لبنان
-حلول الطرف الثالث .				✓	ليبيا
-حلول الطرف الثالث .	✓	✓	✓	✓	مصر
-حلول الطرف الثالث .		✓	✓	✓	المغرب

ثالثاً: الأطر المدفزة للتكنولوجيا المالية



اتجهت الدول العربية في السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجيات للشمول المالي الرقمي وللدفع الإلكتروني وفق رؤى شاملة تستهدف إتاحة الخدمات المالية إلكترونياً ، وتقديم الخدمات الحكومية عبر منظومة الدفع الرقمي، وتشجيع دور شركات التقنيات المالية. استلزم ذلك سن القوانين الداعمة وعلى رأسها قوانين الدفع الإلكتروني. واكب ذلك سعي من السلطات الإشرافية إلى إصدار الأطر الرقابية اللازمة لتحقيق هذه المستهدفات على النحو التالي:

اولاً : الخطط والاستراتيجيات الوطنية المحفزة للدفع الإلكتروني :

تتبنى غالبية الدول العربية خطط واستراتيجيات وطنية للدفع الرقمي، إضافة إلى المبادرات التي تطلقها السلطات الوطنية في الدول الأعضاء لدعم التحولات الرقمية، حيث تتشابه مستهدفات هذه الاستراتيجيات فيما بين الدول في بعض من أجزائها أو كلها مثل الشمول المالي الرقمي، لكن ربما تتباين في طبيعة المبادرات الرقمية المتضمنة أو المدى الزمني للخطط الاستراتيجية.

على سبيل المثال، تستهدف الخطط الاستراتيجية الداعمة لحلول الدفع الإلكتروني في الإمارات تعزيز الإمكانيات التقنية لمواكبة التطور السريع في قطاع الخدمات المالية، وإنشاء بنية تحتية على أعلى مستوى بما يتوافق مع أفضل التجارب العالمية لتزويد خدمات مبتكرة وتحسين رضا المستخدمين، وشمولية الخدمات المالية لجميع طبقات المجتمع، وضمان الاستقرار وسلامة النظام المالي، إضافة إلى ضمان توافق النظام المالي مع المقاييس العالمية للبنية التحتية للخدمات المالية.

- في البحرين تعمل الهيئات الحكومية في إطار "رؤية البحرين 2030" على عدد من الجوانب المعززة للدفع الإلكتروني من بينها:
 - تقديم خدمات رقمية شاملة كافة شرائح المجتمع (دون التخلي عن أحد) مع التركيز بشكل خاص على مواءمة الخدمات مع الاحتياجات المحددة للمواطنين .
 - توجيه الجهود إلى تشجيع وجذب الأفراد لاستخدام القنوات الرقمية التي يختارونها، وسعي الحكومة إلى توفير آلية رقمية لمساعدة الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات الرقمية بشكل مستقل .
 - النظر في إعادة تصميم الخدمات العامة مع التركيز على التوصيل الرقمي للخدمة، و تصميم الخدمات العامة الجديدة على أساس "الاعتماد على الرقمنة" والتركيز على رقمنة سلسلة الأنشطة بأكملها لتوفير أكبر قدر ممكن من الفائدة للأفراد .

- تيسير تجربة الدفع الإلكتروني للأفراد والشركات من خلال اقتصار عدد مرات تسجيل بيانات التعامل مع الجهات الحكومية في مرة واحدة فقط .
- تطوير آلية عمل تجعل تقديم الخدمات الرقمية موجهة للجميع (دون التخلي عن أحد) مع التركيز بشكل خاص على الاستراتيجيات من أجل مواءمة الخدمات مع الاحتياجات المحددة للمواطنين .
- تصميم الخدمات العامة الجديدة على أساس "الاعتماد على الرقمية" والتركيز على رقمنة سلسلة الأنشطة بأكملها حيث توفر أكبر قدر من الفائدة للأفراد .
- النظر في إعادة بناء الخدمات العامة مع التركيز على التوصيل الرقمي للخدمة .
- تمكين المواطنين والشركات من تقديم بيانات مختلفة إلى جهة حكومية مرة واحدة فقط .
- الاستفادة من التقنيات المتقدمة لإجراء تنبؤات أكثر دقة وقرارات أكثر ذكاء من خلال تحليل كمية البيانات الضخمة .

أما في الكويت، فتنحصر أهم الأهداف الاستراتيجية الرقمية في تمكين جميع المتعاملين مع الحكومة من الحصول على خدمات الدفع الإلكتروني من خلال قنوات متعددة من أي مكان، وفي أي وقت وبطريقة آمنة وبكفاءة عالية وبالتعاون مع القطاع الخاص، وتحسين طرق الدفع والتحويل والتدرج في إلغاء الدفع النقدي، وتسهيل وتيسير دفع المواطنين والمقيمين والشركات لمستحقات الدولة

في الجزائر، تشتمل أهداف الاستراتيجية الرقمية تطوير وسائل الدفع الإلكتروني للحد من الدفع أو التسديد عن طريق الأوراق النقدية، إضافة إلى تعميم نقاط الدفع الإلكتروني، والعمل مستقبلا على الحد من عمليات السحب النقدي وزيادة عمليات السداد الإلكتروني عوضا عنها، وتوسيع الشمول المالي من خلال التسهيلات التي أقراها البنك المركزي لفتح الحسابات المصرفية والبريدية للأشخاص

في السعودية، قدمت المملكة عددا من المبادرات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي وذلك في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030". من ناحية أخرى، تدعم مؤسسة النقد العربي السعودي برنامج تطوير القطاع المالي من خلال مبادرة انفتاح الخدمات المالية لجهات فاعلة ومزودين جدد للخدمات المالية مثل شركات التقنيات المالية الحديثة لتعزيز تطوير منظومة الابتكار في الخدمات المالية، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق فرص العمل وتعزيز المنافسة في القطاع الخاص لدفع الابتكار وجودة الخدمة. إضافة إلى ما سبق تستهدف الرؤية تحويل المجتمع إلى مجتمع غير نقدي ودعم الشمول المالي الرقمي ، وتحقيق الأهداف الرئيسة لاستراتيجية المدفوعات الوطنية فيما يتعلق بالتنظيم والرقابة، وضمان الالتزام بالمعايير وأفضل الممارسات العالمية في مجال المدفوعات.

في سورية، تم اعتماد الحسابات المصرفية في التعاملات المالية اليومية للمواطن، مع إلزامية قبول وسائل الدفع الإلكتروني المصرفي، إضافة إلى الإلغاء التدريجي للتداول النقدي التقليدي.

في لبنان، تستهدف استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي تعزيز وسائل الأمان في الدفع الإلكتروني مما يؤدي إلى تمكين أكبر شريحة في المجتمع بما فيهم الشباب ، وذوي الدخل المحدود، وذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على الخدمات المالية بأنواعها المختلفة. إضافة إلى تطوير أنظمة الدفع وصولاً إلى تشجيع المصارف على الانتشار، وزيادة عدد نقاط الدفع، وتوطين رواتب القطاع العام في المصارف، وتسهيل الدفع بالبطاقات الإلكترونية

كما يجري العمل على دراسة "إطلاق عملة رقميه صادرة عن البنك المركزي" كأحد المستهدفات الاستراتيجية الرقمية للدولة، كذلك تعمل الدولة على وضع استراتيجية للدفع الإلكتروني بالتعاون مع مؤسسات دولية معنية بهذا المجال بهدف تخفيف استعمال العملة الورقية والتوجه أكثر نحو وسائل الدفع الإلكترونية الآمنة والسريعة.

في مصر، تم تبني العديد من المبادرات الهادفة إلى دعم الشمول المالي الرقمي من خلال تشجيع دور التقنيات المالية الحديثة والتحول إلى أنظمة الدفع الإلكتروني بما يضمن أمان و سهولة الوصول للخدمات المالية. في هذا السياق، تبنى البنك المركزي المصري في شهر مايو من عام 2020، مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة للتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. تأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة جميع الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وأمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة، وفي ضوء التحديات التي تواجه القبول الإلكتروني في مصر، على رأسها الحاجة إلى زيادة أعداد نقاط البيع، والاعتماد بصورة أكبر على رمز الاستجابة السريعة والتوزيع الجغرافي لنقاط القبول الإلكتروني، ووضع برامج لزيادة الوعي بأهمية التحصيل الإلكتروني. تعتمد المبادرة على عدد من المحاور الهامة، أهمها نشر وتنشيط نقاط البيع الإلكترونية من خلال البنوك القابلة الحاصلة على ترخيص القبول الإلكتروني عبر نقاط البيع الإلكترونية

في المغرب، تستهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تطوير وسائل الدفع الإلكتروني عبر الهواتف النقالة وتشجيع المدفوعات الإلكترونية للخدمات الحكومية ومعاملات الأفراد والشركات

في موريتانيا، تتمثل أهم مستهدفات استراتيجية الدفع الرقمي في دعم تطوير تقنيات الدفع الرقمي وانتشارها، والعمل على ضمان تنافسية وجودة الخدمة، ووجود قابلية التشغيل البيئي للأنظمة، إضافة إلى دعم إدماج التقنيات الحديثة في النظام المصرفي

ثانياً : الأطر القانونية الداعمة لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة

يتطلب تنفيذ واستخدام وسائل الدفع الرقمي في الدول العربية توفر الأطر القانونية بما يضمن الحصول على بيئة ملائمة للاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني. في هذا الإطار، سعت بعض الدول العربية مثل البحرين والجزائر ولبنان ومصر إلى سن قوانين لدعم حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، في المقابل، ورغم عدم توفر قوانين خاصة لمنظمة للدفع الإلكتروني في بعض الدول العربية الأخرى إلا أنها سعت إلى سن بعض الأطر التنظيمية الداعمة والمنظمة لنشاط الشركات العاملة في هذا المجال في البحرين،

هناك عدد من القوانين التي تنظم عمليات الدفع الرقمي في قطاع التجزئة مثل، قانون رقم 55 لسنة 2018 بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتداول، وقانون رقم 54 لسنة 2018 بشأن الخطابات والمعاملات الإلكترونية، وقانون رقم 28 لسنة 2002 بشأن المعاملات الإلكترونية. أما في الجزائر،

فقد تضمن الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة كل من " قانون المالية لسنة 2020" الذي نص على ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين

إضافة إلى ذلك، تشير المادة 27 من قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018 إلى إمكانية أن يتم دفع قيمة المعاملات التجارية من خلال منصات دفع مُخصصة لذلك حصريا من طرف البنوك المعتمدة من قبل بنك الجزائر و بريد الجزائر، متصلة بمحطات الدفع الإلكتروني المختلفة عبر شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وإلزام كل متعامل اقتصادي وتجار التجزئة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء لتسديد ثمن مشترياتهم باستعمال حسابهم البنكي أو البريدي. كما تنص المادة 28 من القانون نفسه على وجوب تأمين موقع الإنترنت الخاص بالمورد الإلكتروني بمنصة الدفع بواسطة نظام التصديق الإلكتروني

في الكويت

صدور قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20 لسنة 2014 والذي نظم إجراءات الحصول على التوقيع الإلكتروني وكذلك اعتماد المستندات الرقمية، كما أوكل مهمة الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال لبنك الكويت المركزي وإصدار التعليمات اللازمة في هذا الشأن.

كما أصدر بنك الكويت المركزي تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في سبتمبر من عام 2018، والتي سمحت لشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بممارسة أنشطتها تحت رقابة بنك الكويت المركزي بعد استيفاء المتطلبات الرقابية والتراخيص اللازمة

أما في مصر، فتتمثل أبرز عناصر الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، في قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي الصادر في عام 2019 الذي ينص على:

- إلزام الجهات الحكومية بسداد المستحقات المالية للعاملين بها بوسائل الدفع غير النقدي . وإلزام الشخصيات الاعتبارية الخاصة بمختلف أنواعها بسداد مستحقات العاملين بوسائل الدفع غير النقدي .
- إلزام جميع الجهات السابق الإشارة إليها بسداد مستحقات الموردين والمقاولين ومقدمي الخدمات وغيرهم من المتعاقدين معها بوسائل الدفع غير النقدي .
- إلزام كافة الجهات التي تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة، بأن تتيح للمتعاملين معها وسائل قبول للدفع غير النقدي في جميع منافذ تحصيل مقابل الخدمة دون تكلفة إضافية .

إضافة إلى ذلك، تم تعديل قانون البنك المركزي والبنوك رقم 88 لعام 2003 ليضم باب مخصص لنظم الدفع، يتيح للبنك المركزي مد مظلمته الرقابية على شركات الدفع الإلكتروني والجهات غير المصرفية التي تقوم بتقديم خدمات الدفع. كما تم أيضا وضع إطارا قانونيا لاستخدام التقنيات المالية مثل العملات الرقمية أو المشفرة مما يتيح للبنك المركزي زيادة قدرته الرقابية والتنظيمية على التعامل مع هذه الأدوات، وأيضا دعم الأفكار الخاصة بالتقنيات الرقمية، وتنظيمها وتوفير بيئة اختبارية لتحفيز هذه الأفكار والحلول المبتكرة مما يتيح الفرصة للبنك المركزي لإصدار موافقات مبدئية للتشغيل التجريبي لمثل هذه المنتجات تمهيدا لوضع قواعد لتنظيمها بعد التأكد من سلامتها وآليات مراقبتها

في المغرب

تم تنظيم عمل شركات الدفع الإلكتروني من خلال القانون المصرفي الذي يشتمل على عدد من الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات التي تصدر وسائل الدفع الإلكترونية.

في المقابل، ورغم عدم توفر قوانين خاصة لمنظمة للدفع الإلكتروني في بعض الدول العربية الأخرى، إلا أنها سعت إلى سن بعض الأطر التنظيمية الداعمة والمنظمة لحلول الدفع الإلكتروني بالتجزئة

ففي الاردن،

- تتمثل عناصر الإطار القانوني الداعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة فيما يلي
1. الشروط والمتطلبات التي تضمنها تعميم صادر من البنك المركزي ينظم تعامل شركات الصرافة كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي خدمات عرض وتحصيل الفواتير الإلكتروني
 2. تحديد الشروط والمتطلبات التي تتضمنها كتب الموافقات الصادرة لشركات الصرافة لقبول بطاقات الدفع الإلكتروني من العملاء من العملات الأجنبية ومقابل الحوالات .
 3. السماح للشركات المالية غير المصرفية وشركات الصرافة بممارسة نشاط التحويل الإلكتروني للأموال
 4. السماح للشركات العالمية بممارسة أنشطتها داخل المملكة من خلال فرع شركة أجنبية أو من خلال حصولها على الاعتماد اللازم من البنك المركزي

كما تم في السعودية،

وضع إطار نظامي شامل لتنظيم كافة الجوانب المتعلقة بنظم المدفوعات والخدمات ذات الصلة. بحيث تُمنح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحية الترخيص والإشراف والرقابة على نظم المدفوعات ومقدمي الخدمات وصلاحيه وضع القواعد المنظمة للسلوكيات والكفاية المالية لنظم المدفوعات ومقدمي الخدمات المتعلقة بالمدفوعات

وفي العراق،

يجري العمل حالياً بنظام خدمات الدفع الإلكتروني رقم 3 لسنة 2014 لحين إصدار قانون المدفوعات، إضافة إلى إصدار ضوابط وتعليمات لتنظيم العمل بهذا الإطار

في ليبيا، يدعم الإطار القانوني الحالي حلول التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال اللوائح والضوابط التشغيلية الصادرة من البنك المركزي لمقدمي الخدمة. ويعتبر مصرف ليبيا المركزي الجهة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني

جدول الأطر القانونية الداعمة لأنظمة الدفع الإلكتروني

البحرين	-	قانون رقم 28 لسنة 2002 بشأن المعاملات الالكترونية .
الجزائر	-	قانون التجارة الإلكترونية الصادر عام 2018.
	-	قانون المالية لسنة 2020.
لبنان	-	قانون رقم 81(الخاص بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني .
مصر	-	قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي .
	-	تعديل قانون البنك المركزي والبنوك رقم 88 لعام 2003.
العراق	-	نظام خدمات الدفع الإلكتروني رقم 3 لسنة 2014.
المغرب	-	القانون المصرفي الذي يشتمل على عدد من الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات التي تصدر وسائل الدفع الإلكترونية .

ثالثاً : الأطر المدفزة للتكنولوجيا المالية

ثالثاً : السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني بالتجزئة

تحرص الحكومات العربية على تشجيع عمليات الدفع الرقمي لتجارة التجزئة من خلال إصدار سياسات داعمة لهذا القطاع، وعادة ما تستهدف هذه السياسات تشجيع الأفراد والشركات على استخدام منصات الدفع الرقمي في عمليات الشراء وسداد المدفوعات الحكومية ووضع مستهدفات رقمية للزيادة التدريجية لنسبة المعاملات الرقمية في الاقتصادات المحلية وفق أطر قانونية وتنظيمية داعمة.

تبنى البحرين مجموعة من السياسات الهادفة إلى تعزيز قطاع التجزئة بعمليات الدفع الرقمي وذلك في إطار الأطر القانونية والرؤى الاستراتيجية للمملكة لعام 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية لمجلس التنمية الاقتصادية، ورؤية ورسالة مصرف البحرين المركزي، والقوانين والتشريعات التي وضعها مصرف البحرين المركزي. في هذا الإطار، تم إصدار توجيهات رقابية خاصة بمقدمي خدمات الدفع التي تمكنهم من توفير عدد من الخدمات مثل خدمة محفظة الدفع الإلكتروني بما يساهم في تعزيز الشمول المالي

في الجزائر ،يتم تقديم عدد من المزايا مثل إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع إلكترونيا . كذلك، تم حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع ا لإلكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الإنترنت بسهولة ودون قيود. إضافة إلى الاتجاه السائد لدى السلطات الجزائرية بتشجيع الدفع الإلكتروني لاسيما عن بعد وتوسيع نطاقه ليكون في متناول كل مواطن. كما عملت السلطات الجزائرية على تشجيع البنوك على زيادة أعداد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك. كما تم إنشاء شركة تساهم فيها كل البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الإلكتروني سواء كان ذلك عبر ا لإنترنت، أو عن طريق استعمال نقاط الدفع ا لإلكتروني.

في السعودية، يعتبر برنامج تطوير القطاع المالي من أهم برامج رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ويتضمن البرنامج عدد من المبادرات لتشجيع التقنيات المالية الحديثة، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية من 16 في المائة عام 2016 إلى 28 في المائة بحلول العام 2020، وتنمية الاقتصاد الرقمي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. تعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة التنظيمية المسؤولة عن شركات الدفع الإلكتروني حيث تقوم بالرقابة والتنظيم لقطاع المدفوعات في المملكة ومنح التراخيص وإصدار السياسات والقواعد اللازمة والإشراف عليها وتقديم خدمات للجهات الفاعلة الابتكارية غير المصرفية وغيرها من

في العراق، تعمل الحكومة على تشجيع الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال توطين الرواتب، والتحصيل الضريبي الإلكتروني للجهات المفوترة. كما يشرف البنك المركزي العراقي على شركات الدفع الإلكتروني بالتجزئة، إضافة إلى وجود مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان سلامة هذه التعاملات

أما في الكويت، فتعمل الحكومة على تشجيع استخدام أدوات التحول الرقمي والابتكار في إطار رؤية "كويت جديدة 2035"، الهادفة إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري ومالي إقليمي، بالإضافة إلى حرص السلطات الكويتية على تحويل الخدمات الحكومية إلى منصات رقمية، حيث يمثل البنك المركزي الكويتي الجهة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني.

في نفس السياق، تشجع الحكومة اللبنانية، الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال التحصيل الضريبي الإلكتروني. كذلك تعمل السلطات الوطنية في لبنان على دعم عملية التحول الرقمي في الدولة، حيث يقوم مصرف لبنان بالتعاون مع وزارة المالية والوزارات الأخرى ذات الصلة لإطلاق نظام دفع الكتروني وطني

في مصر، تتمثل أبرز السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الإلكتروني بالتجزئة، في إلزام المواطنين بدفع مستحقات الجهات الحكومية عن طريق الدفع الإلكتروني للتعاملات التي تزيد قيمتها عن 500 جنيه مصري، وتوفير نقاط الدفع الإلكتروني في جميع منافذ الجهات الحكومية. إضافة إلى دراسة وضع سياسات تحفيزية لتجار التجزئة لتشجيعهم على التعامل بالدفع الإلكتروني واستخدام الحسابات المصرفية من خلال مشروع قانون جديد ينص على أن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المنوط بها عمليات الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني، ولحين إجازة مشروع القانون الجديد، تتولى البنوك عملية الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني .

كذلك يتم في المغرب، تقديم حوافز ضريبية للدفع الإلكتروني عبر الهواتف النقالة.

أما في موريتانيا، فتلتزم المراكز الخدمية الحكومية بتوفير الخدمة عبر الإنترنت بهدف تشجيع المعاملات الإلكترونية

جدول السياسات المحفزة لأنظمة الدفع الإلكتروني

توجيهات رقابية خاصة بمقدمي خدمات الدفع (payment services providers) لتوفير خدمات دفع إلكترونية مثل خدمة محفظة الدفع الإلكترونية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي .	-	البحرين
إلزام الشركات ضمن مشروع حماية الأجور بالسداد الإلكتروني للمرتبات .	-	
إلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية .	-	الجزائر
تخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع إلكترونياً .	-	
حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الإلكتروني بدون تكاليف .	-	
تشجيع البنوك على زيادة أعداد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك .	-	
إنشاء شركة تساهم فيها كل البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الإلكتروني .	-	
تطبيق نظام المدفوعات الوطني "مدى" لخدمة نقاط البيع في إطار استراتيجية نظم المدفوعات .	-	السعودية
تخفيض نسب العمولات .	-	سورية
تسهيلات ضريبية .	-	
تخفيض تكاليف توريد الخدمات .	-	
الدفع الإلكتروني للرواتب، والتدصيل الضريبي الإلكتروني للجهات المفوترة .	-	العراق
تشجيع استخدام أدوات التحول الرقمي والابتكار في إطار رؤية دولة الكويت 2035 .	-	الكويت
إلزام المواطنين بدفع مستحقات الجهات الحكومية عن طريق الدفع الإلكتروني للتعاملات التي تزيد قيمتها عن 500 جنيه مصري .	-	مصر
توفير نقاط الدفع الإلكتروني في جميع منافذ الجهات الحكومية .	-	

رابعاً : عناصر الإطار الرقابي الموضوع من قبل السلطة الإشرافية

تتبنى الدول العربية التي شهدت نموا ملحوظا في أنشطة الدفع الإلكتروني إطارا رقابيا ينظم عمل شركات الدفع الإلكتروني، تمارسه السلطات الإشرافية وفقا لما تنص عليه الأطر القانونية المنظمة لعمل هذه الشركات. تتمثل أهم عناصر الإطار الرقابي في الحرص على توافق عمليات شركات الدفع الإلكتروني بالتجزئة مع أفضل المعايير والممارسات الدولية وكذلك مع الأطر المنظمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات ومتطلبات الأمن السيبراني، وغيرها من الأنظمة والضوابط التي تنص عليها السلطات الإشرافية. للتأكد من اتساق عمليات الدفع الإلكتروني مع هذه الضوابط والمعايير تقوم السلطات الإشرافية بعمليات رقابة مكتبية وميدانية على النحو التالي .

في الاردن،

تقوم السلطة الإشرافية بالرقابة على شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني من خلال إطار للإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطنية.

في البحرين، تخضع تعاملات الدفع الإلكتروني للإطار الرقابي لكل من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحوكمة الشركات، والأنظمة والضوابط الداخلية، وإطار عقود العملاء، ومعايير المصادقة والاتصالات، والامتثال للقواعد التي تنص عليها شركات المدفوعات الدولية، وكذلك معايير الأمان الخاصة ببيانات صناعة بطاقات الدفع و متطلبات الامن السيبراني

أما في الجزائر، فيتضمن الإطار الرقابي الموضوع من قبل السلطة الإشرافية فيما ينص عليه قانون الصرف والنقد، وميثاق النقد الآلي الإلكتروني، والمعايير البنكية للتشغيل الآلي لوسائل الدفع الإلكتروني لبنك الجزائر، إضافة إلى مجموعة النصوص التنظيمية والإجرائية لهيئة ضبط النقد الآلي

في السعودية،

يستهدف الإطار الرقابي لمؤسسة النقد العربي السعودي ضمان تنظيم ورقابة عادلة ومتناسقة على شركات الدفع الإلكتروني وفق أفضل الممارسات الدولية، وتطوير وإصدار السياسات الخاصة بقطاع المدفوعات الرقمية وأنظمة ولوائح منح التراخيص، وإعداد الإجراءات والمتطلبات المتعلقة بالتراخيص والموافقات على الأنشطة والمنتجات في قطاع الدفع الإلكتروني، وتطبيق إجراءات حوكمة شركات الدفع الإلكتروني، ودراسة طلبات التعيينات للمناصب القيادية، والتأكد من توافق الإطار التنظيمي والرقابي لقطاع الدفع الإلكتروني مع المعايير التي وضعتها الهيئات واللجان الدولية ذات العلاقة. إضافة إلى تنفيذ عمليات الإشراف المكتبي على قطاع الدفع الإلكتروني بموجب ما ورد في أدلة الإجراءات والإشراف على أساس المخاطر، وتنفيذ عمليات الفحص الميداني لقطاع المدفوعات ومتابعة نتائج وتوصيات كل عملية فحص

الكويت، تقوم السلطة الإشرافية بالرقابة على شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني من خلال الإشراف المكتبي متمثلاً في إلزام الشركات التي ترغب في ممارسة نشاط أعمال نظم الدفع والتسوية الإلكترونية بالقيود لدى بنك الكويت المركزي، حيث يتم ذلك عن طريق استيفاء التراخيص والمتطلبات الرقابية اللازمة قبل البدء بممارسة النشاط. ومن ثم يتم متابعة أعمال تلك الشركات من خلال التقارير الدورية وأعمال الرقابة الميدانية المتمثلة في التفتيش الميداني على مزاوли النشاط ووكلائهم على أساس تقييم النشاط وفق منهجية قياس درجة ومستوى المخاطر وذلك في إطار تعليمات الدفع

في المغرب، تخضع شركات الدفع الإلكتروني إلى رقابة البنك المركزي الذي يقوم بدور تنظيم والإشراف ومراقبة المدفوعات الإلكترونية. يخضع بنك المغرب شركات الدفع الإلكتروني للعديد من المتطلبات الرقابية بما يشمل متطلبات رأس المال ومعايير لضمان حماية أموال العملاء وأمن وسلامة نظم المعلومات وحماية البيانات الشخصية

في لبنان،

تتم الرقابة مباشرة عبر فريق متخصص في مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وهناك تعاون وتواصل دائم مع المصارف وشركات التقنية العاملة في هذا المجال. كما أصدر مصرف لبنان تعاميم لتنظيم العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية وبطاقات الدفع. شدد المصرف في هذه التعاميم على توفر عناصر السرعة والأمان والسرية المصرفية وفرض على كل من يزاول تقديم العمليات المصرفية بالوسائل الإلكترونية التقيد بصورة مطلقة بمبادئ النزاهة والشفافية واتباع الإجراءات التي تؤمن أعلى درجات الأمان لهذه التعاملات .

تتمثل أبرز عناصر الإطار الرقابي الموضوع من قبل السلطة الإشرافية في مصر، في مراجعة التقارير الدورية الخاصة بشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني، ويعتبر البنك المركزي مسؤولاً بصفة مباشرة على الرقابة على تلك الشركات، إضافة إلى إمكانية قيام البنك المركزي بحملات تفتيش دورية وفق الحاجة للعمل.

أما في موريتانيا،

فيعتبر البنك المركزي هو الجهة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على شركات الدفع الإلكتروني كمنظم ومراقب

خامسا" التحديات الراهنة التي تواجه شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة

رغم الجهود المبذولة لتشجيع شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، تواجه الشركات العاملة في القطاع تحديات يتمثل أبرزها في عدم توفر نظم أعرف عميلك الإلكترونية، والحاجة إلى تطوير البيئة التشريعية وتسهيل عملية إصدار التراخيص بما يتلاءم مع نشاط هذه الشركات، إضافة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي في بعض الدول العربية، والحاجة إلى تعزيز قدرات هذه الشركات على مواجهة مخاطر الهجمات السيبرانية التي تهدد خدمات الدفع الرقمي، علاوة على استمرار الاعتماد المتزايد على النقد، والتحديات الأخرى المرتبطة بصعوبة النفاذ إلى التمويل في بعض الدول العربية

في الأردن، تواجه الشركات تحدي يتعلق بالحاجة إلى تعزيز الخبرات والقدرات في مجال أمن المعلومات والهجمات الإلكترونية التي تستهدف خدمات الدفع الإلكتروني. في هذا الصدد، تعمل السلطات الإشرافية على قياس جاهزية البنية التحتية لشركات التقنيات المالية في مواجهة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني والهجمات التي تستهدف خدمات الدفع الإلكتروني

في الإمارات، تتمثل أبرز التحديات في الحاجة إلى التعرف على العميل بشكل مادي ووثائق مادية ورقية، وأنظمة ومتطلبات الترخيص ومتطلبات رأس المال ونسبة الملكية، وعدم وجود تنظيم شمولي في المنطقة

تواجه البحرين تحديات تتمثل في المخاطر المرتبطة بالهجمات السيبرانية واختراق الخصوصية، وصعوبة فهم بعض فئات المجتمع لاستخدام تطبيقات الدفع الإلكتروني. في الجزائر، تتمثل التحديات الراهنة في تباطؤ وتيرة استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الدفع الإلكتروني، وعدم الثقة في وسائل الدفع الجديدة لدى البعض، وعدم وجود تأمين للبنوك حاليا في حالة حدوث عمليات احتيال عن طريق الدفع الإلكتروني، إضافة إلى تحدي تطوير النقد الآلي

في السعودية، تتمثل أبرز التحديات في حصر مخاطر تقنية المعلومات والأمن السيبراني، واستقطاب الكفاءات البشرية. أما في العراق، فيتمثل أهم التحديات الراهنة في ثقافة المجتمع المُعتمدة على استخدام النقد بدلا من أدوات الدفع الإلكتروني. في الكويت، تتمثل التحديات في وجود بعض التشريعات التي تحتاج إلى تطوير لتسهيل عمل تلك الشركات، مثل متطلبات اعرف عميلك الإلكترونية

في لبنان، يكمن التحدي في التطور التقني السريع وضرورة توفير الأمان في المدفوعات الإلكترونية ومنع إساءة استعمالها لغايات غير قانونية. وهناك تحدي آخر يتمثل في ضرورة سرعة الاستجابة لظروف السوق والتنبؤ بمتطلباته واتخاذ قرارات أفضل وبصوره أسرع وإدخال تحسينات سريعة على العمليات التشغيلية.

بينما تواجه شركات التقنيات المالية في ليبيا تحدي تنفيذ ووضع سياسة لقابلية التشغيل البيئي للأنظمة المالية. أما في مصر، فتواجه شركات التقنيات المالية عدد من التحديات الراهنة في مجال حلول الدفع بالتجزئة تتمثل في الحاجة إلى زيادة مستويات التثقيف المالي وتوعية العملاء، ووجود البنية التحتية لخدمات الدفع الإلكترونية، وتوفير التمويل خاصة في المراحل الأولى للشركة، إضافة إلى الحاجة إلى تسهيل عملية الحصول على التراخيص اللازمة. في المغرب، تمثل التحديات في كون بعض المتطلبات التنظيمية تشكل عبئا ثقيلا على التقنيات المالية الحديثة التي لا تملك بطبيعتها مصادر التمويل الكافية بما في ذلك الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والامتثال للشروط التنظيمية، علاوة على تحديات تتعلق بالضرائب المفروضة عليه.

التحديات التي تواجه شركات الدفع الإلكتروني



سورية والمغرب

عبء المتطلبات
التنظيمية
والضرائب



ليبيا

قابلية التشغيل
البيئي للأنظمة



مصر

انخفاض التثقيف
المالي وصعوبات
النفاذ إلى التمويل



الجزائر والعراق
وموريتانيا

تزايد الاعتماد على
النقد وعدم الثقة
بالدفع الإلكتروني



الإمارات والكويت

الحاجة إلى تطوير
نظم اعرف عميلك
الإلكترونية



الأردن والبحرين
ولبنان

تعزيز القدرات في
مجال الأمن
السيبراني



رابعاً : حوكمة شركات الدفع الإلكتروني

حرصت السلطات الإشرافية العربية على إخضاع شركات الدفع الإلكتروني لنفس المنظومة من الإجراءات التي تضمن الحوكمة الرشيدة للشركات بما يعزز مستويات الشفافية والنزاهة ويضمن سلامة أداء هذه الشركات وقيامها بالدور الاقتصادي والمالي المناط بها ذلك على النحو التالي

اولاً : نشر نتائج الأعمال

فقد قام الأردن، بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال استناداً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، حيث ألزمت الشركة بإعداد سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر تتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها بحيث تكون كفيلة بتحديد المخاطر بالسرعة الممكنة وقياس تلك المخاطر وتقييمها والإفصاح عنها واحتوائها. وكذلك وضع نظام ضبط ورقابة داخلية موثق يعتمد على مجلس الإدارة يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها ومع التشريعات ذات العلاقة. مع ضرورة أن يكون هذا النظام مدعماً بأنظمة معلومات تكفل تدقيق المعلومات، وعلى أن تتم مراجعة هذا النظام بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والخارجي للتأكد من انسجامه مع أحكام التشريعات ذات العلاقة ولتقييم مدى فاعليته وكفايته بما في ذلك قدرة إدارة الشركة على تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمل باستمرار واحتفاظها بقاعدة رأسمالية كافية.

في البحرين، يتعين على جميع المرخص لهم تقديم قوائم مالية مدققة سنوية إلى مصرف البحرين المركزي في غضون 3 أشهر من نهاية السنة المالية، مع مراعاة توافق القوائم المالية

وفي السعودية، فإنه لضمان حوكمة شركات الدفع الإلكتروني بالتجزئة، تم وضع هيكل تنظيمي واضح يتسم بالشفافية ووضوح المسؤوليات، ونشر نتائج الأعمال، بحيث يتم إيضاح أي فروق جوهرية في النتائج التشغيلية عن نتائج السنة السابقة أو أي توقعات أعلنتها الشركة للجهات التنظيمية. فيما يتعلق بالكويت، فيتم نشر نتائج أعمال هذه الشركات من خلال التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي.

في لبنان، تقوم الشركات باتخاذ خطوات كافية ومعقولة للكشف عن أطر الحوكمة التي تتبناها والإفصاح عن ذلك من خلال التقارير السنوية ومن خلال ما تنشره على مواقعها الإلكترونية لتمكين أصحاب المصالح من تقييم فعالية مجلس الإدارة والإدارة العليا في الشركات.

في المغرب، يتم نقل جميع هذه المعلومات في سياق التقارير التنظيمية المرسلة إلى البنك المركزي. أيضا، يجب إرسال العديد من المعلومات للعملاء بطريقة شفافة مثل التسعير وشروط استخدام خدمات الدفع

ثانيا : مراجعة القوائم المالية

تم وضع بعض الإجراءات والقواعد والضوابط الحاكمة الهادفة نحو تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بمراجعة القوائم المالية. إضافة إلى سن عدد من القوانين الملزمة للشركات بوجوب تقديم القوائم المالية ومراجعتها من قبل مدققي الحسابات المعتمدين، مع إمكانية المساءلة الجنائية في حالة وجود أي تجاوزات أو مخالفات في هذا الشأن

بالنسبة للسعودية، فقد تم وضع سياسات وإجراءات وأنظمة وضوابط فعالة لتحديد وإدارة ورصد أي مخاطر قد تتعرض لها شركات الدفع الإلكتروني وطرق الإبلاغ عنها، بما في ذلك الإجراءات الإدارية السليمة وإدارة المخاطر والمداخلة. كما يتم مراجعة القوائم المالية من قبل الجهات الإشرافية والتنظيمية بشكل دوري

ثالثاً : الالتزام بقواعد الإفصاح

يطبق عدد من الدول العربية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، الكثير من الإجراءات والقواعد المنظمة لعملية الإفصاح وبحيث تتسم الممارسات في شركات الدفع الإلكتروني بالشفافية وأن تكون متلائمة والأنظمة المتعلقة بكفاية رأس المال والإدارة الرشيدة والامتثال. فيما يلي ممارسات بعض الدول العربية في هذا الشأن:

في السعودية، تم وضع السياسات والإجراءات التي تضمن تقييد شركات الدفع الإلكتروني بالأنظمة واللوائح والالتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح، والتحقق من تقييد الإدارة التنفيذية بها، وضمان دقة وسلامة البيانات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها. إضافة إلى الالتزام بالإفصاح الدائم عن الحالات التي قد تؤدي إلى تعارض في المصالح أو عند وقوع هذا التعارض، وإعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه والإدارة التنفيذية، ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة، على أن يراعى في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها،

يلزم مصرف البحرين المركزي المرخص له أن يكشف لمساهميهِ من خلال الاجتماعات العامة السنوية أي امتناع عن التصويت بدافع تضارب المصالح، أو أي تصريح بعقد أو معاملة وفقاً لقانون البحرين للشركات التجارية يؤدي إلى تضارب المصالح، إضافة إلى استعراض مكافآت مدراء الشركة المرخص لها. ويعتبر هذا البند بنداً دائماً في جدول أعمال الاجتماع السنوي لمجلس إدارة الشركة. كما يجب الإفصاح بوضوح في البيانات المالية السنوية عن مكافآت المدراء التنفيذيين، وأي حقائق مادية أخرى

رابعاً : العلاقات مع المستثمرين

تبنت بعض الدول العربية عدد من التدابير في هذا الإطار، من خلال وضع القواعد والقوانين والمعايير الاسترشادية الهادفة إلى ضمان تطبيق أفضل الممارسات الخاصة بالحوكمة التي تضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. كما قامت بعض الدول بإنشاء وحدة لحماية المستهلك، بحيث تكون تابعة للسلطات الرقابية على المصارف لتقوم بمتابعة كيفية تطبيق القواعد الخاصة بالشفافية والحوكمة للحفاظ على حقوق المستثمرين.

على مستوى الدول العربية، يفرض مصرف البحرين المركزي على الشركات المرخص لها ضرورة التواصل مع المساهمين وتشجيع مشاركتهم واحترام حقوقهم، كما يلزم مجلس الإدارة وأعضائه العمل بأمانة ونزاهة ومهارة وعناية، ولمصلحة المرخص له ومساهميته وعملائه

في السعودية، تم وضع عدد من القواعد والمعايير الاسترشادية المنظمة لإدارة شركات الدفع الإلكتروني لضمان الالتزام بأفضل ممارسات حوكمة الشركات التي تكفل حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح. ووضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح ومراعاة حقوقهم. والتحقق من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك بوضع تصور عام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وإنشاء بيئة ملمة بثقافة إدارة المخاطر، وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة. ووضع السياسات والإجراءات التي تضمن تقييد الشركة بالأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح والتحقق من تقييد الإدارة التنفيذية بها. إضافة إلى تدارس كيفية تعويض أصحاب المصالح عند الإخلال بحقوقهم التي تقررها الأنظمة أو تحميها العقود. وتسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح. والتأكيد على أن تعامل الشركة مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة يجري وفقاً للشروط والأحكام المتبعة مع أصحاب المصالح دون أي تمييز

خامسا : التجارب العربية في مجال التكنولوجيا المالية

اولا : البحرين و تجربة شركة بنفت

تقدم شركة "بنفت" البنية التحتية لخدمات الدفع في مملكة البحرين. كما توفر الشركة خدمات عديدة في الدفع الإلكتروني كتوفير الشبكة الوطنية لنقاط البيع، وبوابة الدفع الإلكترونية لبطاقات الخصم، وأيضا نظام التحويل المالي الإلكتروني

ثانيا : المملة العربية السعودية و تجربة

STCPay

شركة المدفوعات الرقمية أحد رواد الحلول التقنية التي تخدم تطلّعات الأفراد وتفتح لهم آفاقا من الفرص المتجددة. وكذلك مشاركة الرؤية المستقبلية مع العملاء والشركات لتوفير تقنيات جديدة ومبتكرة وتجارب رقمية من خلال المحفظة الرقمية الآمنة، لتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم بسرعة وسهولة وأمان

ثالثا : المغرب: تجربة شركة "وفا كاش"

تقدم الشركة خدمات متعددة من بينها خدمات التحويلات والدفع النقدي وتقديم القروض وصرف العملات، وصرف مدفوعات التحويلات الحكومية. كما تقدم خدمة فتح حساب دفع بمحفظة إلكترونية مدعومة بهذا الحساب. كما قامت الشركة في عام 2017 بإبرام شراكة جديدة مع الإدارة العامة للضرائب

ساد سا " : المراجع

- صندوق النقد العربي (2020) "المبادئ الارشادية للهوية الرقمية في الدول العربية
- التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني لقطاع التجزئة. الاصدار الاول لمرصد التقنيات الحديثة في الدول العربية
- البنك المركزي المصري.2020.مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني
- صندوق النقد العربي 2020.استبيان مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية
- مؤسسة النقد العربي السعودي 2019.
- Accenture, (2019). "Global Fintech Fundraising Fell in First Half of 2019, with Decline in China Offsetting Gains in the US and Europe, Accenture Analysis Finds," available at: <https://newsroom.accenture.com/news/global-fintech-fundraising-fell-in-first-half-of-2019-with-decline-in-china-offsetting-gains-in-the-us-and-europe-accentureanalysis-finds.htm>
- AFI, (2016). "H.E Dr. Ziad Fariz: Strategic Directive for Financial and Social Stability", Oct
- Bis, (2020). "Banknotes and coins in circulation ."
- Baruri P. "Blockchain Powered Financial Inclusion ."



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

